

ازدادت الأخطاء أخيراً في بيانات «خلية الإعلام الأمني» في العراق، خصوصاً بعد سقوط مدنيين بغارات للجيش، بعد تصنيفهم بأنهم من تنظيم «داعش». وهو ما طرح تساؤلات محلية حول أسباب «الأخطاء المتكررة»، واحتمال حصول تضليل إعلامي

تساؤلات حول عمليات تضليل

بيانات «الإعلام الأمني» في العراق

بغداد . زيد سالم، عادل النواب

تواجه «خلية الإعلام الأمني» في العراق، المسؤولة عن إصدار المواقف الميدانية المتعلقة بالملف الأمني تحديداً، اتهامات تتعلق بدقة ما تقدمه من معلومات في العديد من البيانات التي تصدرها بين وقت وآخر، فضلاً عن الانتقائية في التعليق على الأحداث الأمنية والصمت عن أخرى. وبرزت الاتهامات بعد أيام من بيان أعلنت فيه الخلية، مقتل اثنين من عناصر تنظيم «داعش»، بغارات للسلاح الجوي العراقي في باوية الموصل، شمالي العراق. واتضح بعد ساعات أن القتلى هم رعاة إبل من قبيلة شمر، في حادثة أعادت للاذهان جريمة بلدة جبلة، جنوبي العراق، في 30 ديسمبر/كانون الأول الماضي، وما رافقها من بيانات متضاربة لـ«خلية الإعلام الأمني».

ولا يقتصر الأمر على بيانات «خلية الإعلام الأمني» في العراق، إذ إن محافظ نينوى نجم الجبوري، وشرطة مدينة الموصل، أعلنوا أن الانفجار الذي وقع في 28 إبريل/نيسان الماضي، في وسط المدينة، ناجم عن انفجار أسطوانة غاز بشكل عرضي داخل سيارة مركونة. واتضح لاحقاً أن الانفجار حصل بسبب سيارة مفخخة يقف خلفها تنظيم «داعش»، وسقطت فيه ضحية واحدة وعدد من الجرحى من المدنيين.

والأسبوع الماضي، أفادت الخلية بأن السلاح الجوي قتل عنصرين من تنظيم «داعش»، وأصفا العملية بأنها «تمت بناءً على معلومات دقيقة»، قبل أن يخرج أشقاء الضحايا ويؤكدوا أن أبناءهم رعاة إبل ويملكون تراخيص مزورة الرعي في باوية الحضر، جنوب غربي الموصل. وهو ما أكد لاحقاً مسؤولون محليون في المحافظة ونواب في البرلمان عنها، طالبوا الجيش العراقي بمحاسبة المتورطين في الحادث.

وأصدر عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان، النائب نايف الشمري، وهو ممثل أيضاً عن محافظة نينوى، بياناً ردد فيه على «خلية الإعلام الأمني»، مؤكداً أن الضحايا ليسوا من تنظيم «داعش»، بل مدنيون من رعاة الإبل وأن استهدافهم كان خطأ، وقال الشمري في حديث مع «العربي الجديد»، إن «السلطات الأمنية مطالبة الآن بالتحقيق في حادثة مقتل رعاة الإبل في الموصل، ومعرفة الأسباب التي دعت إلى عدم التدقيق في وجودهم في المنطقة التي تعرضت للصف، ومنع الاستهانة بأرواح الأبرياء تحت شعار الأخطاء العسكرية».

وأضاف أن «الإعلام الأمني للأسف يتعامل مع الضحايا الأبرياء على أنهم (دواعش)، ولا نعرف إن كان هو الآخر وقع في الخطأ، لكن في الحالتين هناك حالة من الاستهانة، تدفع إلى التحقيق في مقتل رعاة الإبل، لا سيما مع غياب أي مؤشر أمني على



جندي عراقي في بغداد، يناير الماضي (أحمد الربيعي/فرانس برس)

بدوره، اعتبر العميد المتقاعد في الجيش عماد علو، أن «الحكومة والمفاصل الأمنية الرئيسية، تعرضت في أكثر من مناسبة لإحراج بسبب النشر المتسرع للأخبار من قبل خلية الإعلام الأمني، من دون انتظار التحقيقات الاعتيادية والرسمية لأي حادثة أمنية تقع». وشدد في حديث مع «العربي الجديد» على أنه «من المفترض أن تبقى الخلية في الانتظار إلى حين مطابقة المعلومات للعمليات التي تجري، وبعدها نشر البيان الرسمي».

ورداً على الجدل الدائر، قال رئيس «خلية الإعلام الأمني»، اللواء سعد معن في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «في الكثير من الأخبار والبيانات نقول إن هذه (معلومة أولية)، والمعلومة الأولية دليل على أن هناك متغيرات في تفاصيل الحادث، ونحن نعمل بشكل شفاف على نقل المعلومة لأي حدث، وبعدها يتم تحديث المعلومة الأولية وفق التحقيقات التي تجري في أي حادث من تفجير أو هجوم وغيره». وأكد أن «العراق أكثر دولة في العالم تعطي المعلومات مباشرة، فهناك دول تقع فيها بعض الحوادث وتمر أيام من دون أن يعطوا أي تفاصيل أو معلومات». واعتبر معن أن «السرعة في إعطاء المعلومة عن أي حادث يحصل، ممكن أن تدفع إلى نقص في المعلومة وتكون المعلومات غير ناضجة، خصوصاً في الحوادث الأمنية، ولهذا نحن نقول معلوماً أولية من أجل تحديثها بعد الانتهاء من التحقيقات». ودافع معن عن «خلية الإعلام الأمني» بالقول إن «بعض البيانات الأمنية تكون غير واضحة وغير كاملة المعلومات، وهذا بسبب استمرار التحقيقات وحتى لا تكشف كامل المعلومات، وتؤثر على سير التحقيقات. ولهذا، فإن الإعلام الأمني شيء صعب وليس سهلاً التعامل مع هذا الإعلام بدار بحرفية، وخلية الإعلام الأمني لا تعطي أي معلومة أو خبر، إلا إذا كان صحيحاً 100 في المائة».

منها، ثم تقوم بالنشر، وأن الأخطاء التي تحدث في بعض المعلومات، يكون مصدرها القوة الأمنية المنفذة للعمليات، وليست هناك أي محاولات لتضليل الحكومة أو الرأي العام من قبل الخلية».

مصادقتها ويجعل المواطن يميل دوماً إلى البحث عن تأكيد وعدم التسليم بكل ما تقوله». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الأمر يشمل مكاتب الإعلام في وزارتي الدفاع والداخلية أيضاً، وكذلك الضباط والقيادات الميدانية بالمحافظات العراقية. والحل أن تفرض عقوبات صارمة في حال إعلان معلومات غير صحيحة للجمهور أو تزويده بها». واعتبر حقي أن «لغة الاعتذار أو التوضيح نادرة في ثقافة المؤسسات العراقية عموماً».

وحول طبيعة البيانات، كشف أحد محرريها في «خلية الإعلام الأمني» الذي رفض الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن «المعلومات التي ننشرها، يتم الحصول عليها من برقيات القطعات الأمنية العسكرية على الأرض، ونحن لا نتجنس أي معلومات من غير القادة الأمنيين. نأمل أن يفهم العراقيون أننا ننقل ما يصلنا من معلومات». وأكد أن «الخلية تتعامل مع كل الجهات الأمنية في البلاد، وضمنها الجيش والشرطة والحشد الشعبي، وهي تتلقى المعلومات

مصدر في الخلية: لا نحاول تضليل الحكومة أو الرأي العام

الضحايا». من جهته، أكد مسؤول عسكري في قيادة عمليات نينوى، لـ«العربي الجديد»، فتح وزارة الدفاع تحقيقاً موسعاً لمعرفة الحلقات المسؤولة عن تزويد السلاح الجوي معلومات غير صحيحة. أدت إلى هذه المساساة. وتحدث عن أن «التحقيقات أثبتت أن الضحايا الذين قتلوا مدنيون، وبيان خلية الإعلام الأمني كان على ضوء برقية وصلتها من مقر العمليات». لكن الناشط السياسي عن التيار المدني، أحمد حقي، قال إن «تكرار المعلومات الخاطئة والانتقائية، من قبل الإعلام الأمني في التعليق على أحداث، والسكوت عن أحداث أخرى، تحديداً تلك التي ترتبط بفصائل مسلحة معروفة، يُضعفان

تقدم واضح للجيش

أعلنت المتحدث باسم قيادة العمليات العراقية المشتركة اللواء تحسين الخفاجي، أمس الجمعة، أن القوات العراقية حققت، خلال الفترة الماضية، تقدماً واضحاً في الحرب على تجارة المخدرات والنزاعات القبلية جنوبي ووسط البلاد. وكشفت عن صفحة جديدة من التعاون الأمني مع دول الجوار على مستوى تبادل المعلومات ومطاردة بقايا تنظيم داعش. وقال، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه جرى اعتقال عدد من القيادات المهمة في التنظيم خلال الفترة الماضية.

تحليل | سعيد يريد استفتاء بأي ثمن

سعيد يريد استفتاء بأي ثمن

درجات التفاعل الشعبي مع سعيد. أما بالنسبة للحوار الوطني الذي كان يتوقع عميد المحامين أنه سينطلق خلال ساعات فقط، فإنه بقي يراوح مكانه، بسبب عدم الاتفاق مع اتحاد الشغل، وهو ما جعل المحادثات مع صندوق النقد الدولي متوقفة في انتظار اكتمال شروطه.

لا يتوقف الخلاف عند حدود النقابات العمالية، وإنما دخلت رئاسة الجمهورية أيضاً في معركة مفتوحة مع اتحاد الفلاحين؛ إذ طلب سعيد من أحد مساعدي رئيس الاتحاد تطهير منظماتهم، عبر التخلص من الرجل الأول في المنظمة (عبد المجيد الزار)، وهو ما تم فعلاً، إذ عُقد اجتماع داخلي استثنائي شاركت فيه أقلية من الأعضاء. غير أن الأغلبية دانت هذا الانقلاب، واعتبرته غير شرعي. أما الهيئة الوطنية للمحامين، فقد أصدرت من جهتها بياناً خالفت فيه المواقف التي أعلن عنها عميد المحامين إبراهيم بودريالة، وطالبت بوضع شروط، قبل المشاركة في الحوار الذي دعا إليه سعيد، حتى لا يكون هذا الحوار «صورياً».

بضاف إلى ذلك أن الحوار واستنطن تزداد سوءاً، بسبب الأوضاع السياسية الداخلية، ما يفسر تخفيض المساعدات الأميركية المقدمة سنوياً لتونس. في حراك مواز، وجدت المعارضة المناسبات مناسبة لتعزيز صفوفها وتصعيد تحركاتها. كتفت «جبهة الخلاص الوطني» مشاوراتها وتحركاتها الاحتجاجية، وكان آخرها التجمع الذي نظمته في 15 مايو/أيار الحالي، والذي كشف عن نفس نضالي أقر بأهميته المراقبون. وقد تشهد الأيام المقبلة انضمام أحزاب وتجمعات سياسية إلى هذه المبادرة، على الرغم من الانتقادات التي توجه إليها من قبل البعض.

بهذه المسالة لا تزال متضاربة وغير واضحة. هناك من يقول إن وثيقة الدستور جاهزة، أو إن صياغتها تنتهي قريباً. أما الرواية الخافية، التي يروج لها بعض الخبراء القريبين من سعيد، فتشير إلى أن العمل لا يزال متواصلاً، وأن أطرافاً ستتم استشارتها في العديد من المسائل. وهو ما يدل على الارتباك وعدم وجود خطة محكمة في قضية خطيرة تتعلق بمراجعة الدستور، الذي لم يعد يفصل عن موعد التصويت عليه سوى أسابيع قليلة. أما الأشد غرابة في هذه القصة المثيرة أن التونسيين سُدعوا يوم 25 يوليو/تموز المقبل للإجابة بنعم أو لا عن وثيقة استراتجية تهم مستقبل البلاد، لم يدر حولها نقاش عام، واستبعدت الأحزاب والمجتمع المدني من المشاركة في تعديلها أو صياغتها.

وحتى يرد الرئيس على المشككين، فقد أعلن عن تأسيس «الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة»، التي ستقوى إكمال صياغة الدستور، وستشرف على إدارة الحوار بعد اختيار من سيشارك فيه. لا تزال علاقة سعيد بالزمن توترت أعضاء المؤيدين له أكثر من الخصوم. فالأجندة التي وضعها بنفسه، والتي بموجبها عدل الجميع، في الداخل والخارج، غارب ساعداً بناءً عليها، تواجه ضغطاً شديداً بحسب النسق السلحفاتي الذي تتسم به حركة الرئيس، وكان الوقت لا يعنيه كثيراً. المهم عنده أن الجميع سيتقيدون بالإيقاع الذي يفرضه عليهم. فتحتاج الاستفتاء ستكون محددة لإضفاء المصادقية عليه، ومعرفة التغييرات التي سيدخلها على نص الدستور ستكون محددة للحكم نهائياً على مشروعه السياسي. وما سيرفضه على التونسيين من تنقيحات دستورية سيحدد

يريد الرئيس التونسي قيس سعيد إجراء استفتاء على الدستور في 25 يوليو/تموز المقبل، محاولاً إجبار الجميع على التقيد بالإيقاع الذي يفرضه

لؤلؤ - صلاح الدين الجورشي

في حين تتجه تونس نحو تنظيم استفتاء، يعتقد الرئيس قيس سعيد بأنه سيكون «موعداً مع التاريخ»، ترى فيه أطراف أخرى، من بينها المعارضة، مناسبة لهدر الوقت والمال من أجل تثبيت الحكم الفردي. وعلى الرغم من أن الرئيس فتح الطريق أمام الفريق الجديد لهيئة الانتخابات، والذي سيتولى الإشراف على هذه المناسبة، وأيضاً على الانتخابات التشريعية المقبلة نهاية هذه السنة، إلا أن مسائل عديدة، تشريعية وتنظيمية، بقيت غامضة حتى الآن.

وولد هذا الأمر خلافات بين أعضاء هذه الهيئة، وكشف عن وجود ارتجال وبطء في اتخاذ المواقف، ما سيعطل وضع إجراءات من شأنها تحريك الوضع السياسي العام. بل أهم ما كشفت عنه الجلسة الأولى، المنقولة مباشرة على الهواء، هو تعميق التشكيك في استقلاليتها. بناءً عليه، يبقى الغموض يحيط بالعملية السياسية من مختلف الجوانب. سيحصل استفتاء التونسيين حول الدستور الجديد، لكن الأخبار المتعلقة



المفروض الدول العربية تشكل حلف مثل الاتحاد الأوروبي، بالطريقة هذه تقدر الدول العربية أن تحمي بعضها من الكوارث والمشاكل الاقتصادية، مثل أزمة الغذاء الحاصلة الآن التي تعاني منها أكثر من دولة عربية بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا

سؤال: لماذا لم يستطع الإسرائيليون القضاء على الفلسطينيين طيلة هذه السنوات رغم فارق الإمكانيات؟ والجواب: هو ضعف الدولة الصهيونية رغم الدعم التي تجده من الغرب، وفلسطين ستعود دولة حرة

أدوية مورفين ما في مرضى السرطان، بعد في وجع يتحملو الإنسان بـ #لبنان أكثر من هيك؟ أدوية السرطان مفقودة والناس ما بقى قادرة تحمل أشهر بلا دوا

قالوا: «لن يرتاح الوطن إلا بوجود المقاومة». طيب السلاح موجود، وبعدها لهلق ما يرسمنا الحدود حسب الخريطة الحقيقية، وما قدرنا طلعنا نقطة غاز، وشعينا بتاسع جهنم، وكل اللي صار فينا صار بوجود الثنائي المسلح وبجهود. والعدو الإسرائيلي بلش يستخرج غازنا. أين مصلحة #لبنان في كل هذا؟

تصرفات #قيس سعيد أغضبت الجزائريين والمغاربة. الجزائر تريد قطع الغاز عن تونس، والمغرب حرمانها من وضعها المتميز في الأسواق المغربية. سعيد يريد أن يقود تونس لوحده، والمشكلة أنه لا يعرف كيف

أوكرانيا تفرض شروطها بعد تفاقم الخسائر العسكرية والسياسية والاقتصادية الروسية، انقلبت المعادلة ويات أوكرانيا تفرض شروط التفاوض بعد أن كانت روسيا هي من تفعل ذلك وتغالي فيه. روسيا أيضاً تأخذ أمن العالم الغذائي رهينة، وتقول لن نسحق بتصدير الحبوب الأوكرانية إلا بعد رفع الحصار عنها

يبدو أن الناتو سيستجيب لمطالب تركيا ويتم إلزام السويد وفنلندا بتحقيق طلبات تركيا، خصوصاً مخاوفها الأمنية، وذلك في مقابل الموافقة بالإجماع على انضمامهما إلى الحلف